

## [ شرحُ غَرِيبِ كِتَابِ وُقُوتِ الصَّلَاةِ ]<sup>(١)</sup>

[ من موطأ مالك بن أنس رحمه الله ]<sup>(٢)</sup>

... [٣] نبيُّ الله جبريلُ، ثم خَلَى عنهم حتَّى إِذَا غَابَ الشَّفَقُ وابتطأ العِشَاءُ نُودِيَ فيهم: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فاجتمعوا، فصلَّى بهم العِشَاءُ أربَعَ رَكَعَاتٍ يُعلنُ في الرِّكَعَتَيْنِ الأوَّلِيَّتَيْنِ، ولا يُعلنُ في الرِّكَعَتَيْنِ الأخِيرَتَيْنِ، جبريلُ بين يدي نبيِّ الله، ونبيُّ الله بين أيدي النَّاسِ، يقتدي النَّاسُ بنبيِّهم، ويقتدي نبيُّ الله بجبريل، ثم يأتي النَّاسُ ولا يدرون أيزادون على ذلك أم لا؟ حتَّى إِذَا طَلَعَ الفجرُ نُودِيَ فيهم: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فاجتمعوا، فصلَّى بهم الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ، أظالهما، وأعلنَ فيهما القراءةَ جبريلُ بين يدي نبيِّ الله، ونبيُّ الله بين أيدي

(١) الموطأ رواية يحيى: ٣/١، ورواية أبي مُصعب: ٣/١، ورواية محمد بن الحسن: ٣١، ورواية سُويد: ٤١، والاستذكار: ٢٦/١، والمُنْتَقَى لأبي الوليد الباجي: ٣/١، والتَّعْلِيْقُ عَلَيَّ المُوَطَّأِ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٣/١، والقَبَسُ لابن العَرَبِيِّ: ٧٥، وتَنْوِيرُ الحَوَالِكِ: ١٣/١، وشرح الرُّرْقَانِي: ١١/١، وكشف المُخَطَّي: ٤٩.

(٢) كثير من العُنُونَاتِ من عَمَلِ المُحَقِّقِ - عفا الله عنه - وذلك أَنَّ النَّاسِخَ أو المَوْلفَ وضع عنواناتٍ لبعض الكُتُبِ وأهمَل بعضها، فما أهمَله النَّاسِخُ ألحقه المحقِّقُ كما هو هنا بالأسلوب الذي أتبع في الكتاب دون زيادة ولا نقصان؛ ليكون على سَنَنِ واحدٍ.

(٣) أول النَّسْخَةِ مخرومٌ سقطت منه أوراقٌ لا نستطيع معرفة مقدار السَّقَطِ إلَّا أَنَّ المَوْلفَ مازال في بداية الكتاب، فهو يشرح الحديث الأول من «الموطأ» ثم يستمر إلى آخر النَّسْخَةِ، كلُّه موجودٌ لم يُفقد منه شيءٌ، ما عدا تقديم وتأخير في بعض الصَّفَحَاتِ، استطعتُ بحمد الله إصلاحه، وقد نبَّهتُ عليه في مواضعه، وفي وصف النَّسْخَةِ كما تقدم.

النَّاسِ، يَقْتَدِي النَّاسُ بِنَبِيِّهِمْ، وَيَقْتَدِي نَبِيَّ اللَّهِ بِجَبْرِيلِ .  
 قال عبدُالملِكِ: فهذا تفسِيرُ قولِهِ: «فَصَلِّ صَلَاتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»، ثُمَّ  
 صَلِّ صَلَاتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» .

- وسألنا عبدَالملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالِكِ

الَّذِي رواه ابنُ شهابٍ، عن عُرْوَةَ بنِ الرُّبَيْرِ، عن عائِشَةَ زوجِ النَّبِيِّ  
 ﷺ]: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي العَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ  
 تَظْهَرَ» [١/٤ رقم (٢)].

قال عبدُالملِكِ: أمَّا قولُهُ: «وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا» فَإِنَّ الحُجْرَةَ الدَّارُ<sup>(١)</sup>،  
 وَإِنَّمَا اسْتَقَمَّت الحُجْرَةُ مِنَ التَّحْجِيرِ، تقولُ: حَجَّرْتُ نَفْسِي: إِذَا أَحَطَّ عَلَيْكَ  
 بِجِدَارٍ، فَالجِدَارُ هُوَ التَّحْجِيرُ، ومُبْتَدَأُ دَاخِلِ الجِدَارِ هُوَ الحُجْرَةُ. وقد اسْتَعْمَلَ

(١) في اللسان (حجر): «الحجرة في البيوتِ معروفةٌ». قال أبو الوليد هشام الوقيشي في كتابه  
 «التعليق على الموطأ»: «وكلُّ بناءٍ أحاطَ به حائطٌ فهو حُجْرَةٌ، وهو مشتقٌّ من قولهم:  
 حجرت الشيء إذا منعته» ومثله قال محمد بنُ عبدالحقِّ البقريُّ في كتابه «الاقتضاب في  
 غريب الموطأ...» وعن أبي الوليد نقل وبه اقتدى.

والحُجْرَةُ - في غير هذا - النَّاحِيَةُ، كذا قال أبو عبيدٍ في غريب الحديث: ١٨٤/٤،  
 وأنشد [لعروة بن زيد الخيل الطائي، شعر طيء]: [٦٥١]:

بِجَبْرِيلِ تَصَلُّ البُلُوغُ فِي حُجْرَاتِهِ تَرَى الأَكْمَ فِيهَا سَجْدًا لِلْحَوَافِرِ

يقول الفقيرُ إلى الله تعالى عبدُالرَّحْمَنِ بنُ سُلَيْمَانَ العُثَيْمِينَ - عفا الله عنه - : رأيتُ هذا البيتَ  
 مفرداً في تذكرة ابن حمدون البغدادي: ٣٦٦/٥ منسوباً إلى والده زيد الخيل، ولم يخرجْه  
 المُحَقِّقُ، وهو مُخرَجٌ في شعر طيءٍ فليراجع هناك، وهو أيضاً مذكورٌ في شعر زيد الخيل  
 الذي جمعه الدكتور نوري حَمُودي القَيْسِي: ١٧٩ (شعراء إسلاميون) وقد صحَّح نسبه إلى  
 زيد فإله تعالى أعلم.

النَّاسُ بِلِدْنَا كَلَامَهُمْ فِي الْحُجْرَةِ عَلَى أَنَّهَا [مِنْ وَسْطِ] بِيُوتِ الدَّارِ، وَذَلِكَ مِنْهُمْ خَطَأً. وَأَمَّا قَوْلُهَا: «وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ» فَتَعْنِي: قَبْلَ أَنْ تَعْلُو الْجُدْرَ وَيَرْتَفِعُ ظِلُّهَا عَنِ قَاعَةِ الْحُجْرَةِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَكُلُّ شَيْءٍ قَدْ عَلَا شَيْئًا فَقَدْ ظَهَرَ<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: <sup>(٢)</sup> - فِي رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ -: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ يَعْنِي: أَنْ يَعْلُوهُ، ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا لَمْ تَنْبَأْ﴾.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَإِنَّمَا عَنَى بِهَذَا الْحَدِيثِ تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ الْحُجْرَةَ يَوْمئِذٍ كَانَتْ ضَيْقَةً لَيْسَتْ وَاسِعَةً، وَالشَّمْسُ لَا تَكُونُ فِي قَاعَةِ الْحُجْرَةِ الصَّغِيرَةِ إِلَّا وَهِيَ قَائِمَةٌ مَرْتَفِعَةٌ فِي وَسْطِ السَّمَاءِ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَعْلُو الْجُدْرَ مُحْدَقَةً بِهَا، وَأَنَّ ظِلَّهَا يَتَغَشَّاهَا سَرِيعًا.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنِ الشَّرْحِ (الالتفاح)

فِي حَدِيثِ مَالِكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءَ - بَعْدَ فَرَاغِهِ - مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ» [١/٥ رقم (٤)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: [المرؤط] - واحدها مرؤط<sup>(٣)</sup> -: أَكْسِيَةُ صُوفٍ رِقَاقٌ

(١) كَذَا فِي غَرِيبِ الْوَقَّاشِيِّ وَالِاقْتَضَابِ لِلْيَقْرَنِيِّ.

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ: الْآيَةُ: ٩٧. وَفِي الْأَصْلِ: «اسْتَطَاعُوا» فِي الْمَوْضِعِينَ.

(٣) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٢٧/١، وَغَرِيبُ الْخَطَّابِيِّ: ٥٧٦/٢، وَالْفَائِقُ: ٣٥٩/٣، وَالغَرِيبِيُّ:

١٧٤٤، وَالتَّعْلِيْقُ عَلَى الْمُوطَأِ لِأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيِّ: ١١/١ وَالنِّهَايَةُ: ٣١٩/٤.

خِفَافٌ مُرْبَعَةٌ، كان النَّسَاءُ يَلْتَفِعْنَ بِهَا وَيَأْتِرْنَ بِهَا فِي ذَلِكَ الزَّمانِ، قال: وَالمُتَلَفِّعُ [١]: الذي يُلقِي الثَّوبَ على رَأْسِهِ ثم يَلْتَفِئُ بِهِ، لا يكون الالْتِفَاعُ إِلَّا بتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ<sup>(١)</sup>، وقد قال شارحُ العِراقِيِّينَ<sup>(٢)</sup>: الالْتِفَاعُ مِثْلُ الالْتِمَالِ، أَمَا

= ويراجع: تهذيب اللُّغة: ٣٤٤/١٣، والاستذكارُ ٥٢/١، والتمهيد: ٣٩٠/٢٣، والصَّحاحُ واللِّسانُ والتاج (مرط).

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبيدٍ: ١٩٢/٤، وغريب ابن قتيبة: ٢٤١/٢، والغريبيين: ١٦٩٦، والفائق: ٣٢٣/٣، وغريب ابن الجوزي: ٢٧٨/٢، والنُّهاية: ٢٦٠/٤.

وإِراجُعُ: العين: ١٤٥/٢، ومختصره: ١٧٥/١، وجمهرة اللُّغة: ٩٣٧، وتهذيب اللُّغة: ٤٠٢/٢، والمُحْكَم: ١١٧/٢، والاستذكار: ٥٢/١، والتمهيد: ٣٩٠/٢٣، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوشَّي: ١٠/١، والصَّحاحُ واللِّسانُ والتَّاج: (لفع).

(٢) هو أبو عُبيدٍ القاسِمُ بنُ سَلَّامِ الهَرَوِيُّ (ت ٢٢٤هـ) الإمامُ العَلَّامَةُ صاحبُ «غريب الحديث» والنصُّ في كتابه الغريب: ١٩٢/٤، والمؤلف ينقل عن كتابه كثيراً ولم يُصرِّحْ بذكره أبداً، ولا أعلمُ لذلك سبباً إِلَّا المُعاصرةَ، فهو قد عاصره ولا أعلمُ أَنه اجتمعَ به، ولم يسمع منه كتابه، ولا رواه عنه، فلذا كره أن يُصرِّحْ بذكره في مواضع النُّقل؛ لأنَّ وسيلةَ الرِّوايةِ مفقودةٌ مع إمكانها؛ فأبْنُ حَبِيبٍ معاصرٌ لأبي عُبيدٍ، ولذلك يصحُّ قولُ العُلَماءِ: إنَّ ابنَ حَبِيبٍ لم يكن يهتمُّ بالرِّوايةِ. ولم يوفِّقْ ابنَ حَبِيبٍ في رده على أبي عُبيدٍ، فما قاله أبو عُبيدٍ معروفٌ عندَ كثيرٍ من أهلِ اللُّغة، نقله أصحابُ المعاجم، وكُنِبُ غريبِ الحديثِ، ولو انفرد به أبو عُبيدٍ لقبلَ منه ذلك؛ لأنه ثقةٌ في نقلِ الحديثِ والرِّوايةِ، مُجمَعٌ على توثيقه، قال أبو نُصْرٍ الوائليُّ السَّجْزي: «سمعتُ محمدَ بنَ عبدِاللهِ الحافظِ يقول: كان أبو محمد - يعني ابنَ قتيبة - يتعاطى التقدُّمَ في عُلُومٍ كثيرةٍ، ولم يرضه أهلُ علمٍ منها، وإنَّما الإمامُ المقبولُ عندَ الكلِّ أبو عُبيدٍ القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ».

وذكر أحمد بن كامل بن خلف فضله وعلمه والعلوم التي يجيدها ثم قال: «ولا أعلمُ أحداً من الناس طَعَنَ عليه في شيءٍ منها». وهذا يحيى بن معين - شيخ المحدثين وإمام النُّقاد - يُسألُ عن الكتابةِ عن أبي عُبيدٍ والسَّماعِ منه فيقول: «مثلي لا يُسألُ عن أبي عُبيدٍ؟! =

## سَمِعَ قَوْلَ عَيْبِدِ بْنِ الْأَبْرَصِ: (١)

= أبو عبيد يُسألُ عن النَّاسِ». وغير هذا كثير، تجده في تهذيب الكمال: ٣٥٤/٢٣، وسيبر  
أعلام النبلاء: ٤٩٠/١٠ وغيرهما، فإذا كان كذلك في الحديث مع شدّة تحفّظ المحدثين  
وحرصهم، فكيف لا يكون كذلك في اللّغة وهو بها اشتهر؟!.

ونصُّ كلام أبي عبيد: «وَأَمَّا [الالتفَاعُ بِالثَّوْبِ فَهُوَ مَثَلُ الْأَشْتِمَالِ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ:  
هُوَ أَنْ يَتَجَلَّلَ بِالثَّوْبِ كُلَّهُ...».

وابن حبيب في رده هذا أخطأ في رواية البيت فنسبه إلى عبيد بن الأبرص، وليس له.

كما سيأتي

(١) هو عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسديّ، شاعر، جاهلي، قتله النعمان يوم بؤسه،  
له ديوان طبع قديماً، ثم أعاد طبعه الدكتور حسين نصار سنة ١٩٥٧م في القاهرة. أخاباره في  
الشعر والشعراء: ٢٦٧، والمؤتلف والمختلف: ٦٣، والخزانة: ٣٢٣/١. وأخطأ المؤلف  
- رحمه الله - في نسبه إلى عبيد، وإنما هو لسويد بن أبي كاهل اليشكريّ شاعر، جاهليّ،  
مقلّد، له ديوان شعر صغير، جمعه شاعر العاشور، وطبع في البصرة سنة ١٩٧٢م، ومن  
أشهر شعره عينيته التي منها الشاهد أولها:

بَسَطْتَ رَابِعَةَ الْحَبْلِ بِنَا      فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعَ  
حُرَّةً تَجْلُو شَتِيئًا وَاضِحًا      كَشَعَاعِ الشَّمْسِ فِي الْغَيْمِ سَطَعَ

أوردها صاحبُ المفضّليات: ١٩٩. يراجع: شرحها لابن الأنباري: ٤٠٤، وشرحها  
للمرّزوقي، وشرحها للخطيب التبريزي، وفي المفضّليات: (سقاطي) و(لاح في الرأس)  
ولا شاهد فيه على هذه الرواية، قال ابن الأنباري: «غيره:

\* لَمَعَ الرَّأْسُ بِشَيْبٍ وَصَلَعَ \*

يراجع: الديوان: ٣٢، والشعر والشعراء: ٢٣٥، والجّمهرة: ٨٣٦، ومقاييس اللّغة:  
٨٦/٣، ومجمل اللّغة: ٤٦٦، والأغاني: ١٧٠/١١، والخزانة: ٥٤٧/٢. ونقل اليفرنّي  
في «الاقْتضاب فِي غَرِيبِ الْمُوطَأِ وَإِعْرَابِهِ» عن ابن حبيب مصرحاً به لكنّه لم يَنْقُطَنَّ إِلَى نَسْبَتِهِ  
لِلْبَيْتِ فَتَابَعَهُ عَلَيْهَا وَأَنْشَدَهُ لِعَبِيدٍ؟! وَأَسْقَطَ قَوْلَهُ: «قَالَ شَارِحُ الْعَرَايِينِ» وَحَسَنًا فَعَلَّ.

كَيْفَ يَرْجُونَ سُقُوطِي بَعْدَمَا لَفَعَ الرَّأْسَ بَيَاضٌ وَصَلَعَ

يقول: غَطَى الرَّأْسَ. فاللَّفَاعُ: ما التُّعِعَ، واللَّحَافُ<sup>(١)</sup> فيما التُّحِفَ<sup>(٢)</sup>.

قال عبدُالملِكِ: والغَلَسُ والغَبَسُ والغَبَسُ واحدٌ، كلُّ ذلك من بقايا ظلمة اللَّيْلِ. وقد رُوِيَ حديثُ مالِكٍ عن أبي هُرَيْرَةَ حين قال لعبدِالله بنِ رافعٍ - وصَلَّى الصُّبْحَ بغَبَسٍ - بالسَّيْنِ والشَّيْنِ<sup>(٣)</sup>.

(١) في الأصل: «اللحافة».

(٢) قال الوقَّشيُّ في تعليقه ١/ ١٠: «وقع في رواية يحيى بفاءين، ورواه أكثرُ الرُّواةِ بالفاء والعين

غير معجمة والمعنى واحدٌ» ومثله تماماً في الاستذكار: ١/ ٥٢، والتمهيد: ٢٣/ ٣٩٠.

(٣) هذه اللَّفظة مشروحةٌ في غريب الحديث للحري: ٦٦٣، والغريبين: ١٣٨٥، والتعليق

على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشي: ١/ ١٦، والفاثق: ٣/ ٤٧، والنهاية: ٣/ ٣٣٩.

ويراجع: العين: ٤/ ٣٦١، ٣٧٩، ومختصره: ١/ ٤٨٨، ٤٩٤، والجمهرة: ٣٣٨،

٣٤٤، ٨٤٥، وتهذيب اللُّغة: ١٦/ ١٨٣، والمحكم: ٥/ ٢٣٧، ٢٥٧، ٢٦٧، والفرق بين

الأحرف الخمسة لابن السَّيِّد: ٥٦١، ٥٦٢. والاقْتِصَابُ في غريب الموطأ وإعرابه لأبي

عبدالله اليَفرِّي، وفيه: «إلَّا أَنَّ الغَلَسَ لا يكون إلَّا آخر اللَّيْلِ» وفي الفائق: «الغَبَسُ والغَطَسُ

والغَبَسُ والغَلَسُ أخواتٌ، وهي بقية اللَّيْلِ».

وفي تهذيب اللُّغة: «أخبرني أبو إسحق البزاز، عن عثمان، عن القعنبِيِّ، عن مالِكٍ

- في حديثٍ رواه عن أبي هريرة -، قال في صِلَاةِ الصُّبْحِ: «صَلَّهَا بِغَبَسٍ» وروى: «بِغَلَسٍ»،

قال مالِكٌ: والغَبَسُ، والغَلَسُ والغَبَسُ واحدٌ. قلتُ: معناها: بقية ظلمةِ آخر اللَّيْلِ يُخالطها

بَيَاضُ الفَجْرِ الثَّانِي، فيتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وقال: والغَبَسُ وقيل: الغَبَسُ

والغَلَسُ بعد الغَبَسِ، وهي كلها في آخر اللَّيْلِ، ولا يجوز الغبَسُ في أول اللَّيْلِ. أبو عبيدٍ عن

أبي عبيدة غَبَسَ اللَّيْلُ وأغْبَسَ: إذا أظلم...».

(فائدة): وفي كتاب فعلت وأفعلت لأبي إسحق الرِّجَاجِ ٦٩: «ويُقَالُ: غَبَسَ اللَّيْلُ

وأغْبَسَ وَغَسَقَ وَأَغْسَقَ، وَغَسَى وَأَغْسَى، وَغَطَسَ وَأَغْطَسَ، وَغَبَسَ وَأَغْبَسَ: كلُّ هذا إذا أظلم».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الفرسخ)

في حديث مالك الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه: «أنَّ عُمَرَ بن الخطَّابِ كتبَ إلى أبي موسى الأشعريِّ أن صلَّ العَصْرَ والشَّمْسُ بيضاءً [نَقِيَةً] قدرَ مايسيرُ الراكبُ ثلاثةَ فراسخٍ<sup>(١)</sup> قبلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ<sup>(١)</sup>» [٧/١ رقم (٨)].

قال عبد الملك: الفرسخ: ثلاثة أميال<sup>(٢)</sup>، والميل ألفا ذراع، وهي ألف باع، وهي عشر غللاء، والغلوة: مائتا ذراع<sup>(٣)</sup>. وقد زاد الحزامي<sup>(٤)</sup> عن عمه

(١) - العبارة غير موجودة في «الموطأ» رواية يحيى.

(٢) - يراجع: الفائق: ٤٦٩/٢. وفي التعليل على الموطأ لأبي الوليد القشيري: «وزعم بعض

اللغويين أنه قد يكون أربعة وليس ذلك بمعروف»، والمُنْتَقَى لأبي الوليد الباجي: ١٢/١

ونقل عن ابن حبيب.

(٣) الغلوة: قدر رمية بسهم، النهاية: ٣/٣٨٣، وفي المحكم: ٦/٣٨ «غَلَا السَّهْمُ نَفْسُهُ: ارتفع في ذهابه وجاوز المدى، وكذلك الحَجْرُ، وكلُّ مرمة غلوة، وكلُّه من الارتفاع والتجاوز».

(٤) الحزامي هذا تكرر ذكره في كتابه لهذا وفي غيره من مؤلفاته، وتحرفت نسبه هذه هنا إلى

(الجذامي) و(الحرامي) وحيث تأكدت لي نسبه على الوجه الصحيح فإنني صححتها في

المواضع التالية دون إشارة إلى ذلك، مكتفياً بما ذكرته هنا، وقد صرح المؤلف باسمه كاملاً

في بعض المواضع كما سيأتي. اسمه إبراهيم بن المنذر بن عبدالله بن المنذر بن المغيرة بن

عبدالله بن خالد بن حزام القرشي، وخالد بن حزام جدُّه الأعلى أخو حكيم بن حزام

الصحابي المشهور، وخالد صحابي أيضاً مختلف في صحبته، وذكر أنه من السابقين إلى

الإسلام، وأنه هاجر إلى الحبشة فنهشته حية فمات في الطريق فنزل فيه: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ

مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ...﴾ النساء: الآية: ١٠٠. على خلاف في ذلك على أن

المشهور في سبب نزول هذه الآية أنها نزلت في حبيب بن ضمرة اللثيبي... يراجع أسباب

النزول للواحدى: ١٧٠.

أخبار خالد رضي الله عنه في طبقات ابن سعد: ٤/٨٩، والاستيعاب: ٢/١٥، =

الضَّحَّاكُ بنُ عُثْمَانَ<sup>(١)</sup> فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «أَنَّ عُمَرَ قَالَ: قَدَرَ مَا يَسِيرُ الرَّكَابُ عَلَى الْجَمَلِ الثَّقَالِ فَرَسَخَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ».

قال عبدُ الملِكِ: والجَمَلُ الثَّقَالُ: هو الشَّارِفُ الكَبِيرُ الثَّقِيلُ الحَرَكَةِ فِي سِيرِهِ<sup>(٢)</sup>. وَإِنَّمَا عَنَى عُمَرُ بِذَلِكَ تَعْجِيلَ العَصْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسِيرُ الرَّكَابُ مِنْ بَعْدِ الفَرَاغِ مِنْ صَلَاةِ العَصْرِ تِسْعَةَ أَمْيَالٍ عَلَى الْجَمَلِ الثَّقَالِ إِلَّا إِذَا صُلِّيَتْ وَالشَّمْسُ بِيضَاءً مَرْتَفَعَةً قَبْلَ أَنْ تَنْحَطَّ إِلَى الأفقِ الغَرْبِيِّ.

= والإصابة: ٢٢٩/٢، ومعلوم أن عمه هذا غير ابن أخيه (خالد بن حكيم بن حزام) صحابي أيضاً. وتوفي إبراهيم بن المنذر الحزامي سنة ٢٣٠هـ. وذكر أنه ممن لقي مالكا وإن كان الحافظ ابن حجر يقول: «وما أظنه لقي مالكا». فإن كان كما قال فقد لقي كبار أصحابه كعبدالله بن وهب، وابن نافع وغيرهما، وأخذ عن ابن عيينة وغيره. يراجع: تاريخ بغداد: ١٨١/٦، والجرح والتعديل: ١٣٩/١، وتهذيب الكمال: ٢٠٧/٢، والأنساب: ١٢٩/٤. . . وغيرها.

(١) هو الضحَّاكُ بنُ عُثْمَانَ بنِ الضَّحَّاكِ بنِ عُثْمَانَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ خَالِدِ بنِ حِزَامِ القُرَشِيِّ، عَرَفَ بِ«الأصغر» لِأَنَّ جَدَّهُ الضَّحَّاكَ بنِ عُثْمَانَ كَانَ مُحَدِّثًا كَبِيرًا ثِقَّةً. قَالَ المِرْزِيُّ عَنِ الضَّحَّاكِ الأصغر هكذا: يروي عن مالك بن أنس، وعن جدِّه الضَّحَّاكِ بنِ عُثْمَانَ (الكبير)، وموسى ابن إبراهيم، ويروي عنه إبراهيم بن المنذور الحزامي. قَالَ الخَطِيبُ: «كَانَ عَلَامةً قَرِيشَ بِالمَدِينَةِ بِأَخْبَارِ العَرَبِ وَأَيَّامِهَا وَأَشْعَارِهَا، وَأَحَادِيثِ النَّاسِ، وَكَانَ مِنْ كُبَرَاءِ أَصْحَابِ مالِكِ ابنِ أنس». يراجع: طبقات ابن سعد: ٤٢٢/٥، وجمهرة نسب قريش: ٤٠١، وتهذيب الكمال: ٢٧٥/١٣، وتهذيب التهذيب: ٧٧٨/٤.

(٢) الثَّقَالُ: بالفاء ويقال: بالْقَافِ (الثَّقَالُ) يراجع هامش تعليق الوُثَّيْ: ١٤/١، ١٥، وغريب الحديث لابن قتيبة: ٥٣٨/١، والنَّهْية: ٢١٥/١، وغريب الحديث لابن الجوزي: ١٢٥/٢، ويراجع: إصلاح المنطق: ٤٨، وجمهرة اللُّغة: ٦٦٤/٢، والمخصَّص: ١٢٨/٩، والصَّحاح واللِّسان والتَّاح: (ثقل) و(ثقل).

- وسألنا عبدَ الملِّك بن حَبِيبٍ عن شرح (طَنفَسَةَ عَقِيلٍ).

في حديثِ مالِكِ الذي رواه عن عمِّه أبي سُهَيْلِ بن مالِكٍ، عن أبيه: أنَّه قال: «كنتُ أرى طَنفَسَةَ لعَقِيلِ بن أبي طالِبٍ يومَ الجُمُعَةِ تُطرحُ إلى جِدَارِ المَسْجِدِ العَرَبِيِّ، فإذا غَشِيَ الطَّنْفَسَةَ كلُّها ظلُّ الجِدَارِ نَرجِعُ عمرُ بنُ الخَطَّابِ فصَلَّى الجُمُعَةَ، قال: (١) ثمَّ نَرجِعُ بعدَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ فقِيلَ قائلَةَ الصَّحَاءِ» [٩/١ رقم (١٣)].

قال عبدُ الملِّك: لم تكن الطَّنْفَسَةُ (٢) تُطرحُ لمَعْرِفَةِ الوَقْتِ، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ تُطرحُ للجُلُوسِ عليها، ثم تتركُ بحالها بعد ارتفاعِ الجالسِ عليها عنها، فكان

(١) في الموطأ: «قال مالك، والد أبي سُهَيْلٍ».

(٢) النّهاية: ٣/١٤٠، وفي كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعراجه لأبي عبد الله اليفرنى - رحمه الله - كلامٌ جيّدٌ يحسن نقله لنتمّ الفائدة بكلام المؤلف - رحمه الله - قال: «الطنافس: هي البسطة كلها، واحدها طَنفَسَةٌ، وكذلك رويناه على ما حدّثني به الأستاذ العلامة أبو عليّ حسن بن عبد الله القيسي، عن الفقيه الحافظ الزاهد أبي جعفر بن غزّون، عن أبي الوليد الباجي. قال أبو الوليد: ووقع في كتابي مُقَيِّداً (طَنفَسَةَ) بالكسر و(طَنفَسَةً) بالضم. وقال أبو عليّ: (طَنفَسَةً) بالفتح لا غير. قال الشيخ - أيده الله بتوفيقه -: [اليفرنى] ثلاث لغات فيها معروفات؛ الفتح فيهما، والكسر فيهما، وكسر الطاء وفتح الفاء. عُرضُ الغالب منها والأكثر من جنسها ذراعان» ويراجع: المُنتقى لأبي الوليد الباجي: ١/١٨٩، وزاد الباجي رحمه الله في كتابه: «إنما كانت تُطرحُ يجلسُ عليها عقيلُ بن أبي طالِبٍ ويصليُّ عليها الجُمُعَةَ، ويُحتملُ أن يكون سُجُودُهُ على الحَصَبِ، وجُلُوسُهُ وقيامُهُ على الطَّنْفَسَةِ. وقد روى في «العُنيّة» عن مالكٍ أنَّه رأى عبد الله بن الحسن بعد أن كَبَّرَ يصليُّ على طَنفَسَةٍ في المسجد، يقوم عليها ويسجدُ ويضعُ يديه على الحَصَبِ...». وفي «تاج العروس» «وقيل: الطَّنَافِسُ: البُسْطُ والثِّيابُ، والحَصِيرُ من سَعَفٍ عرض ذراع...».

مقدارُ خُرُوجِ عُمَرَ وَجُلُوسِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ لِلخُطْبَةِ وَالتَّأْدِينِ عِنْدَ غَشِيَانِ ظِلِّ الْجِدَارِ الْغَرْبِيِّ عَرْضَ الطَّنْفَسَةِ فَقَطْ . وَإِنَّمَا كَانَتْ تُطْرَحُ مِنْ دَاخِلِ الْمَسْجِدِ عِنْدَ أَصْلِ الْجِدَارِ مُسْتَقْبِلِ الشَّرْقِ ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ إِذَا زَالَتْ تَحَوَّلَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى [الشَّرْقِ] فَذَلِكَ قَوْلُهُ : أَنَّ عُمَرَ إِذَا كَانَ يَخْرُجُ لِلخُطْبَةِ عِنْدَ غَشِيَانِ ظِلِّ الْجِدَارِ عَرْضَ الطَّنْفَسَةِ ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ قَبْلَ امْتِدَادِ الظِّلِّ ؛ لِأَنَّ عَرْضَ [٢] الطَّنْفَسَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَقْدَارَ ذِرَاعَيْنِ ؛ أَنَّ كَانَ لَا يَكُونُ ظِلُّ جِدَارِ (١) الْمَسْجِدِ وَهُوَ سُورٌ فِي عُلُوِّهِ وَارْتِفَاعِهِ مَقْدَارَ ذِرَاعَيْنِ فَقَطْ إِلَّا عِنْدَ الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّ ظِلَّ الطَّنْفَسَةِ لَيْسَ هُوَ كُلُّهُ مِنْ ظِلِّ الزَّوَالِ ، بَلْ هُوَ الظِّلُّ الْأَوَّلُ الَّذِي عَلَيْهِ زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَالَّذِي زَادَ زَوَالُهَا فِي امْتِدَادِ الظِّلِّ ، فَإِنَّمَا ذُكِرَتِ الطَّنْفَسَةُ لِيَعْتَبَرَ بِهَا مَا فَسَّرْتُ لَكَ مَعَ قَوْلِهِ : «ثُمَّ نَزَّجُ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَقِيلُ قَائِلَةَ الضَّحَاءِ» وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً حَدِيثُ مَالِكِ الْآخَرِ : عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ (٢) ، عَنْ ابْنِ أَبِي سَلَيْطٍ أَنَّهُ قَالَ : «كَتَانُصَلِّي الْجُمُعَةَ مَعَ عُثْمَانَ ، ثُمَّ نَنصَرِفُ وَمَالِلِ الْجُدْرِ ظِلٌّ» يَعْنِي : جُدْرُ الدُّورِ وَالبَيْوتِ الَّتِي لَا ارْتِفَاعَ لَهَا كَارْتِفَاعِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سُورٌ ، فَلِذَلِكَ كَانَ يَغْشَى ظِلُّهُ عَرْضَ الطَّنْفَسَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ .

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنِ شَرْحِ مَسَافَةِ مَا بَيْنَ (الْمَدِينَةِ) وَ(مَلَلٍ) (٣)

(١) فِي الْأَصْلِ : «الْجِدَارِ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «الْمَزْنِيِّ» وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ الْمَازِنِيُّ كَمَا أُثْبِتُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي بَعْدَهُ .

(٣) مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ قُرْبَ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ ، يُرَاجَعُ مَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ : ١٢٥٧/٤ ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ : ٢٢٥/٥ ، وَالْمَعَانِمُ الْمُطَابَةِ : ٣٩١ ، وَوَفَاءُ الْوَفَاءِ : ١٣١٢ . وَفِي مَلَلٍ حِكَايَةٌ لَطِيفَةٌ ذَكَرْتَهَا فِي هَامِشِ التَّعْلِيقِ عَلَى الْمَوْطَأِ : ٢٩/١ فَلَترَاجَعُ .

في حديث مالك .

الذي رواه عن عمرو بن يحيى المازني، عن ابن أبي سَلَيْطٍ: «أنَّ عثمان ابن عفَّان صَلَّى الجُمُعَةَ بالمدينة وصلَّى العَصْرَ بمَلَلٍ» [١٠/١ / رقم (١٤)].

قال عبدُ الملك: بينهما ثمانية عشرَ ميلاً، وإنَّما كان ذلك للتَّهجيرِ بالجمعة مع سرعة السَّيرِ.

قال عبدُ الملك: وهي السَّنَةُ في وقتِ الجُمُعَةِ أن تُصَلِّيَ في الشَّتَاءِ والصَّيْفِ في أوَّلِ الوقتِ حين تَزُولُ الشَّمْسُ، أو بعدَ أن تَزُولَ بقليلٍ.

وكذلك حدَّثني ابنُ أبي أُوَيْسٍ<sup>(١)</sup>، عن حُسين بن عبد الله بن ضَمِيرَةَ، عن أبيه، عن جدِّه، عن علي بن أبي طالبٍ، أنَّه قال: «كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي

(١) ابن أبي أويس هذا لعلة عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمر بن أُوَيْس بن سعد بن سرح القرشي الأوسي، أبو القاسم المدني (ت في حدود ٢٢٠هـ) كذا حدث عنه المؤلف وسمَّاه (عبد العزيز) في مواضع لاحقة في كتابه هذا، وفي غيره من مؤلفاته كما سيأتي، وعبد العزيز الأوسي هذا صدوقٌ، وثقه ابن جبان وغيره، وقال ابن أبي حاتم سئل أبي عنه فقال: صدوقٌ. سمع الكثير من «الموطأ» على مالك، وروى له أبو داود، والثرمذي، والنسائي، وابن ماجه. روى عنه البخاري، والجوهري، وأبو حاتم الرازي، وعلي بن حرب الطائي، ومحمد بن ذهل الشيباني، وأبو زرعة الرازي، وغيرهم من كبار المحدثين. وذكر الحافظ المزي أن ممن حدَّث عنه صاحبنا عبد الملك بن حبيب الفقيه المالكي. قال الحافظ الذهبي: «الإمام، الحجَّة، أبو القاسم، من نُبلاء الرِّجال... ولم أظفر له بوفاء، وبقي إلى حدود العشرين ومائتين، روى له البخاري ولم يلحقه، ومسلم». وذكر المؤلف هنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس (ت ٢٢٦هـ) وسيأتي ذكره. أخبار عبد العزيز في تاريخ البخاري: ١٣/٦، والجرح والتعديل: ٣٨٧/٥، وتهذيب الكمال: ١٨/١٦٠، وسير أعلام النبلاء: ٣٨٩/١٠، وتهذيب التهذيب: ٣٤٥/٦.

الْجُمُعَةَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ» .

- وسألنا عبدَ الملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (كأنما وترَ أهلهَ ومالهَ)

في حديثِ مالِكِ الذي رواه عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الذي تَفَوُّتُهُ صلاةُ العَصْرِ كأنما وترَ أهلهَ ومالهَ» [١/١١ رقم (٢١)].

قال عبدُ الملِكِ: يعني كأنما انتَقَصَ أهلهَ ومالهَ، كأنما أُصِيبَ بهم في عظمِ المُصِيبَةِ بما فاتَهُ من وقتِها المَرغُوبِ في الصَّلَاةِ فيه، وهو الوقتُ الذي وَقَّتَهُ رَسُولُ الله ﷺ ما بينك وبينَ أن يكونَ ظِلُّكَ مثليكَ وبعده بقليلٍ، فإذا لها عنها حتَّى يُجاوِزَ ذلكَ الوقتَ، وإن صَلَّى قبلَ أن تَصَفَّرَ الشَّمْسُ فتلكَ المُصِيبَةُ التي وَصَفَ، ولم يُرد أن لا يُصَلِّيَها، كذلكَ فَسَّرَ لي مُطَرِّفٌ<sup>(١)</sup> عن مالِكِ .

(١) هو مُطَرِّفُ بنِ عبدِالله بنِ مُطَرِّفِ بنِ سُلَيْمانِ بنِ يَسَارِ البِسَارِيِّ الهَلَالِيُّ، أبو مُصْعَبِ المَدَنِيِّ، مولى أُمَّ المؤمنين ميمونةَ زوجِ النَّبِيِّ ﷺ، وكان ابنُ أختِ الإمامِ مالِكِ بنِ أنسٍ رحمه الله، قال الحافظُ المزي: ويُقال: إنَّ مُطَرِّفًا لقبٌ .

فائدة: يقولُ الفقيهُ إلى الله تعالى عبدُ الرحمنِ بنِ سُلَيْمانِ المُتَمِيمِ - عفا الله تعالى عنه -: راجعتُ الكُتُبَ المؤلَّفةَ في الألقابِ منها كتابُ ابنِ الفَرَضِيِّ، و«كشفُ النُّقَابِ» لابنِ الجوزي، و«نُزهةُ الألبابِ» للحافظِ ابنِ حجرٍ، و«ذاتُ النُّقَابِ» للحافظِ الذَّهَبِيِّ . . . وغيرها فَنَمَ يذكروا أنَّ مُطَرِّفًا هَذَا لِقَبِّ، وذكرَ الحافظُ الذَّهَبِيُّ، والحافظُ ابنُ حجرٍ (مُطَرِّفًا) لقبَ عبدِالله بنِ عمرو بنِ عُثمانِ بنِ عَفَّانٍ، وهذا غيرُ المذكورِ. وذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في نُزهةِ الألبابِ: ١/ ٨٠. فيمن يُلقَّبُ (الأصَمَ) فقال: منهم . . . «ومُطَرِّفُ صاحبُ مالِكِ بنِ أنسٍ، الفقيهُ» روى عن مالِكِ وغيره، وكانوا يقدِّمونه على أصحابِ مالِكِ. مولده سنة سبعٍ وثلاثين ومائة، ووفاته سنة ٢٢٠هـ وقيل: ٢٢٤. وهو ثقةٌ، وضعَّه ابنُ عَدِيِّ، وفي التَّقريبِ: ٢/ ٢٥٣: «ثقةٌ لم يُصبِ ابنُ عَدِيِّ في تضعيفه» .

أخباره في: طبقاتِ ابنِ سعدٍ: ٥/ ٤٣٨، وكان ابنُ سعدٍ من تلاميذه، والجرح =

قال عبدُ الملك: وقوله: «كأثما وتَر. . .» وهو مثلُ حديثِ مالكٍ [٣] عن يحيى بن سعيد قال: «إِنَّ الْمُصَلِّيَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ وَمَا فَاتَهُ، وَلَمَا فَاتَهُ مِنْ وَقْتِهَا أَعْظَمُ وَأَفْضَلُ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ» [١٢/١ رقم (٢٣)] وسواءً فاتَهُ أن يُصَلِّيَهَا مع إمامٍ أو مع غيرِ إمامٍ إذا جاوزَ وَقْتَهَا المُسْتَحَبَّ المَرْغُوبَ فيه .

قال عبدُ الملك: قوله: «كأثما وتَر أَهْلُهُ وَمَالُهُ» مأخوذٌ من الوتَرِ، [و]العَرَبُ تقولُ: وَتَرَ فُلَانٌ فُلَانًا أَهْلَهُ وَمَالَهُ، ومنه قوله عَزَّ وَجَلَّ<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَنْ يَرَكُمُ أَعْمَالُكُمْ﴾ يقولُ: لن ينقُصكم . ومنه قولك: قد وتَرْتَهُ حَقَّهُ: إذا انتَقَصْتَهُ حَقَّهُ .

- وسألنا عبدَ الملك بن حبيبٍ عن شرح (التَّطْفِيفِ)

في حديثِ مالك الذي رواه عن يحيى بن سعيد: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَلَقِيَ رَجُلًا عِنْدَ خَاتِمَةِ الْبَلَاطِ لَمْ يَشْهَدْ الْعَصْرَ، فَقَالَ لَهُ: مَا حَبَسَكَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ؟ فَذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ شَيْئًا، فَقَالَ عُمَرُ: طَقَّقْتَ» [١٢/١ رقم (٢٢)].

= والتَّعْدِيلُ: ٣١٥/٨، وثقات ابن حبان: ١٨٣/٩، وتهذيب الكمال: ٧٠/٢٨، وتهذيب التهذيب: ١٧٥/١٠ .

(١) سورة محمد (ﷺ): الآية: ٣٥، وأنشدَ الحافظُ ابن عبد البر في «بهجة المجالس»:

٦٦٩/٢، ٦٧٠، لصالح بن عبد القدوس:

إِذَا وَتَرْتَ أَمْرًا فَاحْذَرِ عِدَاؤَهُ      مَنْ يَزِرُكَ الشُّؤْكَ لَا يَحْصُدُ بِهِ عِنَبًا  
إِنَّ الْعَدُوَّ وَإِنْ أَبْدَى بَشَائِطَهُ      إِذَا رَأَى مِنْكَ يَوْمًا فُرْصَةً وَتَبَا

وهما بمعنى قول أئمتنا بن صبيح: «إِنَّكَ لَا تَجْنِي مِنَ الشُّؤْكِ الْعِنَبَ» يراجع: أمثال أبي

عبيد: ٢٦٤، ٢٧٠ . . . وغيره .

قال عبدُ الملِك: التَّطْفِيفُ: التَّقْصَانُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: لِكُلِّ شَيْءٍ وِفَاءٌ وَتَطْفِيفٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(١)</sup>: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ﴾ يَعْنِي: لِلتَّاقِصِينَ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ، فَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ لِلرَّجُلِ: طَقَفْتَ، أَي: نَقَصْتَ نَفْسَكَ حَظَّهَا مِنْ الْأَجْرِ إِذْ أَخَّرْتَهَا إِلَى هَذَا الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا لِقِيهِ فِي قُرْبِ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ يَرِيدُ الصَّلَاةَ مَعَهُ، وَهُوَ فِي وَقْتِهَا بَعْدُ. فَرَأَى أَنَّهُ مُطَفَّفٌ لَوْقْتِهَا تَارِكٌ لَوْفَائِهَا، فَالْوَفَاءُ - هَاهُنَا - التَّعْجِيلُ لَهَا، وَالتَّطْفِيفُ: التَّأخِيرُ لَهَا وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ سُنَّتَهَا تَعْجِيلُهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ لِلْأُئِمَّةِ وَالْجَمَاعَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ وَاللَّعَامَةِ جَمِيعاً، بِهِ كَانَ الْعَمَلُ وَجَاءَ الْأَثَرُ.

قِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ: مَا تَفْسِيرُ خَاتِمَةِ الْبِلَاطِ؟

قال: آخر الرُّقَاقِ الْمُبَلَّطِ فَأَوَّلُهُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَآخِرُهُ وَهُوَ خَاتِمَتُهُ عِنْدَ الدَّارِ الْبَيْضَاءِ بِسُوقِ الزُّورَاءِ<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة المطففين: الآية: ١.

(٢) الزُّورَاءُ: سُوقُ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ [دِيوانه: ٣٠٧/٢]:

تَحَنُّنُ بَزُورَاءِ الْمَدِينَةِ نَاقِي  
وَبِالْيَلْتِ زُورَاءِ الْمَدِينَةِ أَصْبَحَتْ  
حَيْنَ عَجُولٍ تَرَكَبُ الْبَوَّ رَائِمِ  
بِأَخْفَارٍ فَلَجِ أَوْ بِسَيْفِ الْكُورِاطِمِ

قال ياقوت في معجم البلدان: ١٧٥/٣ «وَالزُّورَاءُ: مَوْضِعٌ عِنْدَ سُوقِ الْمَدِينَةِ قَرِبَ الْمَسْجِدِ. قَالَ الدَّوَادِي: هُوَ مَرْتَفَعٌ كَالْمِنَارَةِ، وَقِيلَ: بِلِ الزُّورَاءِ: سُوقُ الْمَدِينَةِ نَفْسُهُ». وَأَنْشَدَ بَيْتِي الْفَرَزْدَقِ. وَفِي الْمَغَانِمِ الْمَطَابَةِ: ١٧٣ نَقَلَ كَلَامَ يَاقُوتَ مَخْتَصِراً ثُمَّ قَالَ: وَالزُّورَاءُ أَيْضاً: اسْمُ دَارِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالدَّوَادِيُّ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ يَاقُوتَ هُوَ شَارِحُ الْمَوْطَأِ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ (ت ٤٠٢هـ) وَاسْمُ شَرْحِهِ (النَّامِيُّ) لَدَيْ قِطْعَةٍ مِنْهُ مَصُورَةٌ، يَرِاجِعُ الْحَدِيثَ عَنْ شَرْحِهِ فِي الْمُقَدِّمَةِ فِي مَبْحَثِ (شُرُوحِ الْمَوْطَأِ)، وَيَرِاجِعُ عَنِ الْمَوْضِعِ وِفَاءَ الْوَفَاءِ: =

قيل لعبد الملك: فَمَنْ الرَّجُلُ الَّذِي لَقِيَهُ عُمَرُ عِنْدَ خَاتِمَةِ الْبَلَاطِ لَمْ يَشْهَدْ  
العَصْرَ مَعَهُ؟ قال: أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ عُثْمَانُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح فعل رسول الله (ﷺ)

في حديث مالك الذي رواه عن زيد بن أسلم: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَسَ  
ليلةً بطريق مكة، فأمر بلالاً أن يَكَلِّأَ لَهُمُ الصُّبْحَ فَنَامَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ،  
فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [٤] أَنْ يَتَأَدُّوا حَتَّى خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي، فقال: هذا  
وإِذْ بِهِ شَيْطَانٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَتَوَضَّؤُوا وَصَلَّى بِهِمْ» [١/١٤ رقم (٢٦)]. أيلزم  
النَّاسَ إِذَا ابْتَلَوْا بِمِثْلِ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلُوا فَعْلَهُ؟

فقال: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا وَابْنَ الْمَاجِشُونَ<sup>(١)</sup> يَقُولَانِ: لَا يَلِزُمُ النَّاسُ فَعْلَ

= ١٢٢٨، وفيه: «وقال البرهان بن فرحون - عن ابن حبيب -: كان النبي ﷺ إذا رقى المنبر  
جلس ثم أذن المؤذنون وكانوا ثلاثة يؤذنون على المنابر، واحداً بعد واحد، فإذا فرغ الثالث  
قام فخطب، ثم استمر ذلك، فلما كان عثمان وكثر الناس أمر أن يؤذن بالزوراء عند الزوال،  
وهو موضع بالسوق ليرتبع الناس منه، وهو إلى ناحية البقيع . . .»

(١) من أسرة علمية لها قدم في الرواية، والمذكور هنا: عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبد الله بن  
أبي سلمة الماجشون، القرشي، التيمي مولاهم، أبو مروان، المدني، الفقيه، صاحب مالك  
رحمه الله (ت ٢١٢هـ) وقيل: (٢١٣هـ). روى عن مالك، ومسلم بن خالد الزنجي، وإبراهيم  
ابن سعد، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، والده عبدالعزيز الماجشون، وخاله يوسف بن يعقوب  
الماجشون. وذكر الحافظ المزي أن ممن أخذ عنه صاحبنا عبد الملك بن حبيب السلمي،  
والزبير بن بكار، ومحمد بن يحيى الذهلي، ويعقوب بن سفيان الفارسي . . . وغيرهم.  
قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن مصعب بن عبد الله الزبيري: «كان في زمانه مفتي  
المدينة». وقال أبو عمر بن عبد البر: «كان فقيهاً، فصيحاً، دارت عليه الفتيا في المدينة في  
زمانه إلى موته، وعلى أبيه قبله. وهو فقيه ابن فقيه، وكان ضريراً بصراً، وقيل: إنه عمي.»

ذُلك؛ لأنَّهم لا يَعلمون من ذلك ما عَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ومن ابْتَلِيَ بمثلِ ذلك في ذلك الوادي أو غيره صَلَّى فيه ولم يَخْرُجْ منه ليصليَ في غيره.

قال عبدُالمَلِك: والتَّعْرِيْسُ: التُّزْوُلُ بِاللَّيْلِ<sup>(١)</sup>، لا يُسَمَّى نَزْوُلُ الْمُسَافِرِ

في آخر عُمرِه. وذكره ابنُ حَبَّان في الثَّقَات. وقال أبو عُبَيْدِ الأَجْرِي: سمعتُ أباداود يقول: «كان عبدالمَلِك بن الماجشون لا يعقل الحديث» وقال البرقي: دعاني رجلٌ إلى أن أمضيَ إليه، فجنَّته فإذا هو لا يدري الحديثَ أَيُّس هو؟! ورَوَى له أباداود في حديث مالك، والنَّسائي، وابن ماجه.

و«الماجشون»: لقبٌ معرَّبٌ (ماه كون) سُمِّي به لِحُمْرة وَجَنَّتِيه، وهو لقبٌ لجدِّه، قال ابنُ الفَرَضِي في الألقاب: ١٨٩ «ذكر بعضُ أهل الأخبار أن سَكِينَةَ بنت الحسين لَقَّبته الماجشون، وقال البخاري: الماجشون بالفارسيَّة الأبيض والأحمر، وقاله ثعلبٌ أيضاً»

وزاد ابن الجوزي في كشف الثَّقاب: ٣٨٩/٢ «قال عمر بن أبي ربيعة: [ديوانه: ٢٨٨]

سَحَرْتِي الرِّزْقَاءُ بِالْمَاجِشُونِ  
إِنَّمَا السَّخْرُ عِنْدَ زُرْقِ العُيُونِ

ونُقِلَ عن إبراهيم الحربي نحو ما تقدَّم. وفي ديوان عمر: «من مارون» ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ونقل المُحِبِّي في قصد السَّبِيل: ٤٢٩/٢ أنه لقبٌ معرَّبٌ معناه: لون القمر

يراجع: نزهة الألباب للحافظ ابن حجر ١٤٦/٢، وذات الثَّقاب للحافظ الذهبي:

٥٤. قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: «هو عبدالله بن أبي سلمة المدني، وأولاده عبدالعزیز،

ويعقوب، وعبدالمَلِك، ويوسف. ويجوز في جيم (الماجشون) الفتح والضَّمُّ والكسر

ويراجع (تاج العروس). والماجشونيَّةُ: موضعٌ بالمدينة الشريفة. وفاء الوفاء: ١٢٩٨.

أخباره في: طبقات ابن سعد: ٤٤٢/٥، وتاريخ البخاري الصغير: ٢٥٩/١،

٣٢٩/٢، والمعرفة والتاريخ: ٣٦٣/١، وتهذيب الكمال: ٣٥٨/١٨، وسير أعلام النبلاء:

٣٥٩/١، والعبر: ٣٦٣/١، وتهذيب التهذيب: ٤٠٧/٦، وشذرات الذهب: ٢٨/٢.

(١) يراجع: العين: ٣٢٨/١، ومختصره: ١٢٩/١، وتهذيب اللُّغة: ٨٤/٢، والمحکم:

٢٩٨/١، والنهاية: ٢٠٦/٣، والصَّحاح واللِّسان والتاج: (عرس).

بالتَّهَارِ تَعْرِيسًا، وكذلك الشَّرَى: هو سَيْرُ اللَّيْلِ، ولا يكونُ سَيْرُ النَّهَارِ سُرَى.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (الصَّنَابِجِيِّ)

في حديثِ مالِكٍ إلى ماذا نُسب؟ [١/ ٣١ رقم ٣٠].

قال [عبد الملك]: نُسِبَ إلى قَبِيلٍ [يُقَالُ] له صُنَابِج، من قبائلِ اليَمَنِ،

وليس باسمِ رَجُلٍ ولا بَلَدٍ، قيلَ لَهُ: فالمخدجي؟ قال: لَقَبٌ<sup>(١)</sup>.

- وسألنا عبدَ المَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (الفَيْحِ) في حديثِ مالِكِ

الذي رواه عن زَيْدِ بنِ أسلم، عن عطاء بن يَسَارٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قال: إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فإذا اشتدَّ الحَرُّ فَأَبْرِدُوا عن الصَّلَاةِ» [١/ ١٥

رقم (٢٧)].

قال عبدُ الملكِ: الفَيْحُ: شِدَّةُ حَرِّ النَّارِ، وشِدَّةُ حَرِّ الشَّمْسِ، والفَيْحُ من

اللَّفْحِ تقولُ: قد فاحتِ الشَّمْسُ، وهي تَفِيحُ فَيْحًا، وقد فاحَ الطَّيْبُ، وهو

يَفُوحُ<sup>(٢)</sup> فَوْحًا، فهما في اللَّفْظِ والمعنى مُختلفان، وإنَّما عَنِيَ بالحديثِ أَنَّهُ أَمَرَ

بتأخيرِ صَلَاةِ الظُّهْرِ في الصَّيْفِ.

(١) اسمه: عبدالرحمن بن عسيلة بن عسل بن عسال المرادي أبو عبدالله الصنابجي، والصنابج

بطر من مراد من اليمن. رحل إلى النبي ﷺ فقبض النبي ﷺ وهو بالجحفة، فقدم المدينة،

ثم رحل إلى الشام وأقام بها، ومات بدمشق. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٤٤٣/٧،

٥٠٩، وقال: «كان ثقة، قليل الحديث وعده في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام، وفي

الطبقة الأولى من تابعي أهل مصر، وتاريخ الدوري: ٣٥٣/٢، وتاريخ خليفة: ٢٩٣،

والجرح والتعديل: ٦٢/٥، والاستيعاب: ٨٤١/٢، والإكمال: ١٩٩/٥، ١٧٤/٧،

وتهذيب الكمال: ٢٨٢/١٧، وسير أعلام النبلاء: ٥٠٥/٣، والإصابة: ١٠٥/٥.

(٢) في الأصل: «يفيح».